

الا اذا تغير ذاتها وسوقها بغيره شرها ان لزمته بكل حال
 ونحو فلنا لا يجوز لمن باع سلعة ان يسترد بها باكثر ثم واجل
 الا اذا تغير ذاتها اما بزيادة بكمية ثوب وتبصيله بخيطة
 وتسميم دابة وجمارة دار وغير ذلك او تغير بنفسه بحال سوفه
 بان باعها غالية ثم رخصت بسعر السوي ببلد بغيره شرها ان
 لزمته باكثر ثم واجل وبكل حال

او قال اشترى سلعة ففقد او انا الى اجل باكثر هو سلج منعها وقع بزلل
 والمسئلة بحالها بعدم الجواز اذا قال لو حد اشترى سلعة نفدا
 وانا اشترىها منك الى اجل باكثر فمن حكمه هو سلج منعها
 لا يجوز هو وفوقه بكل زلل

بخلاو اشترى سلعة وانا ابيعها بجهل والذ او باجر معلوم جليل
 وهذا مستثنى مما سئل الصرمت بان قال اشترى سلعة او اعطى
 راس مال انا اشترى وبيع ربحه بين وبينك او باجر معلومه حلال

خمسة عشر يوم ما مع تعيين سلعة فذرا وجمعة كحياك وخياط وصانع
 وحداد الخ على كل معلوم انه يات بما صنعته الى اجل و ثم معلوم حلال
 او يات بسلعة معينة على راس شهر او تاخر نفذ الى اجل معين حلال
 او عقد المتبايع على شرط انه يات البايع بسلعة معينة بشر
 واجل معين كعند راس شهر مثلا حلال سواء صنعته هو او اشترىها
 من غيره ثم يات بها للمشتري منه تعجل نفذ او تاخر فانه واجب
 كل منها تصديق بقوله وعمله وتسلم بكل حال الا يبريه الا بيد من سأل
 ومن باع سلعة ثم استرد بها بثمنه واجله او اقل الاكثر والواقع بزلل
 وكذا يجوز لمن باع سلعة ثم اراد شرها من مشتري منه بانه جائز
 ان كان بثمنه واجله كالفالة وقولية ومراجعة من بايعها او او
 استرد بها باقل ثم اول واجل لمصلحة غرض مشتري او بخلاو اذا
 استرد بها باكثر ثم واجل بعد عن اول بشرط او بغيره بانه يوديه
 الى سلج منعها بانه حرام بوقعه بزلل وهو ربح واكل السمحت خال
 الا

Copyright © King Saud University